مجلة العلوم الإنسانية ——— عدد 21- جوان 2004، ص.ص. 107-122 ———

واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي

ملخص

تعتبر اتفاقيات الشراكة أو ما يسمى باتفاقيات الانتساب لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي ترتيبا حمائيا لاقتصاديات الدول المغاربية من مخاطر العولمة الاقتصادية، وبوابة الدخول في فضاءات اقتصادية جديدة تتميز بالتكتلات الإقليمية والجهوية. فالارتباط عن طريق الشراكة، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة سيوسع من حركية المبادلات التجارية وإعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا إن استغلت كل الفرص المتاحة ضمن قواعد مؤتمر برشلونة، حتى وإن كان انعكاسها الإيجابي لا يظهر إلا على المديين المتوسط والبعيد بالنسبة لاقتصاديات الدول المغاربية.

وتبقى إستراتيجية الاندماج الاقتصادي الإقليمي مع الاتحاد الأوربي الاختيار الأفضل للدول المغاربية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية بعد فشلها في تجسيد كيانات اقتصادية فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وإنشاء سوق مغاربية مشتركة.

د. عابد شريط
قسم العلوم التجارية
جامعة تيارت،
الجزائر

تميزت نهاية القرن العشرين بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد وشموليته، والتي تهدف عمليا إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامله سواء كانت سلعا أو رأسمالا، عمالة أو تكنولوجية أو غير ذلك. بمعنى ارتباط كل بلد بشبكة عالمية مالية وتجارية تقوم بتغيير البيئة الاقتصادية وتوجيهها صوب تحرير التجارة وأسواق رأس المال وزيادة إنتاج الشركات والتغير التكنولوجي. وقد لعبت مؤسسات التجارة الدولية دورا بارزا في تحرير المبادلات التجارية، فبعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ميلاد خمس مؤسسات دولية ساهمت في تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي: - المنظمة العالمية للتجارة خلفا للاتفاق العام للتعريفة والتجارة، - صندوق النقد الدولـي،

Résumé

La stratégie d'insertion régionale avec l'Union Européenne qui doit s'accompagner de restructurations nécessaires, reste le meilleur des choix possibles pour les pays du Maghreb, compte tenu du degré déjà élevé de ses relations avec l'Union et l'absence d'alternative praticable. La mise en place d'une zone de libre-échange euro-méditerranéenne est le premier pas vers l'intégration économique.

Le partenariat euro-maghrébin présente des lacunes mais constitue une base qui doit améliorer le niveau du développement économique des pays du Maghreb, et cela à moyen et long terme.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2004.

-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، -الندوة الأممية للتجارة والتنمية، - البنك العالمي. وكان الهدف المشترك بين هذه المؤسسات الدولية هو العمل على توفير مناخ ومحيط ملائمين لتنمية وتوسيع المبادلات التجارية على نطاق واسع، فميلاد المنظمة العالمية للتجارة في جانفي 1995 يعني إعادة ترتيب مؤسسة الاتفاق العام للتعريفة والتجارة بما يتلاءم والظروف المستجدة على الصعيدين الإقليمي والدولي وبما يسمح لها من تحقيق الأهداف التالية (1):

- توسيع دائرة مجال تدخل القوانين الخاصة بالمبادلات التجارية.
- إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في فلك الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
- فتح أسواق الدول الأعضاء أمام المنتجات الوافدة إليها وإلزامها برفع كل الحواجز.
- إعداد وتحضير سياسات اقتصادية مالية وتجارية تعرضها على الدول المعسرة ماليا في إطار ما يسمى بسياسات وبرامج التعديل الهيكلي.

إن الرغبة في الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للدول، صاحبتها لهفة شديدة للاستحواذ على الأسواق وكسب منافذ جديدة لتصريف منتجات الدول الغنية، ولم تجد هذه الأخيرة حرجا في السعي علانية للاستحواذ على الفراغ الذي خلفه تراجع نفوذ المعسكر الشرقي، فانهيار الاتحاد السوفياتي وغياب المعسكر الاشتراكي واختفائه من خارطة العالم الإستراتيجية أنهى الحرب الباردة بين الشرق والغرب في مجال التسلح لتبدأ حربا أخرى من جديد بين الغرب والغرب(أوربا - أمريكا) قصد التمكن والسيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية وغيرها من المناطق، والجدير بالذكر أن أبرز معالم عقد التسعينات هو ظهور الكيانات الكبرى : أوروبا الموحدّة (الاتحاد الأوروبي) من جهة ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (النافتا) من جهة أخرى، زيادة على اتفاقية بلدان جنوب شرق آسيا (ASEAN). كذلك وبحكم المعطيات الاقتصادية العالمية تقلص دور الدولة القطرية وأصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا واقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية.

الدول النامية لا يمكنها ان تبقى بمعزل عن هذه التطوّرات بل وجدت نفسها مجبرة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة أملتها عولمة الاقتصاد وشموليته، لذلك فهي مطالبة بالتعديل الفعلي لهياكلها الاقتصادية وتكييفيها لمواجهة التحوّلات الجارية على منظومة الاقتصاد العالمي، خاصة وأنها فشلت إلى حد كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وخلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض وجودها في المجتمع الدولي، لذلك أصبحت هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها عن طريق الدخول إلى منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة أو الدخول إلى تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى.

استغلت المجموعة الأوروبية ضعف موقف الدول النامية وما تعانيه من فقر، تبعية، تهميش،وتدهور لأوضاعها الاقتصادية، السياسية،الاجتماعية، الثقافية والأمنية. وبادرت

بطرح مشروعها عن طريق الشراكة الثنائية مع دول البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والتي تضم (2): (مصر، تونس، الجزائر، المغرب، لبنان، سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل،مالطا، قبرص، اليونان). هذا المشروع يبلور ويبرز رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس قوي وفعال لأمريكا التي استحوذت بالشرق الأدنى والأوسط والأقصى، ويشكل في نفس الوقت من الناحية الاقتصادية والمالية والتجارية أبرز المشاريع التي ستؤطر العلاقات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط.

تمثل دول شمال إفريقيا منطقة ذات أهمية كبري لموقعها الإستراتيجي من جهة ولسوقها الواسعة من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر دول الاتحاد الأوروبي من المسلّمات التي لا يمكن التخلي عنها بل يجب أن ترقي اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات شراكة. كذلك من صالح دول شمال إفريقيا (الدول المغاربية) الارتباط عن طريق الشراكة بدول الاتحاد الأوروبي بواسطة اتفاقيات شراكة تتبنى في ذلك قواعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة 28/27 نوفمبر 1995 والذي حدّد بيانه أسس التعاون والمشاركة على المستويات التالية (3) :

- الشراكة في السياسة والأمن (إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار).
- الشراكة في الاقتصاد والمال (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا).
- الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والشؤون الإنسانية.

والتي ستترجم ميدانيا إلى: - بناء منطقة نمو في وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة – تقليص فوارق التنمية - تحسين التعاون والتكامل الجهوي - الزيادة المعتبرة في المساعدات المالية من دول الاتحاد الأوروبي - تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي والاقتصادي - خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية وخصوصا في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني - زيادة على مسائل أمنية وأخرى تخص الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان. ويجب أن يستجيب هذا التعاون لحاجيات الدول وأهدافها لأن تنميتها واستقرارها مرهونان به، لذلك يجب أن تزوّد هذه السياسة المتعددة الجوانب بإرادة سياسية شجاعة قصد إقامة تعاون مثمر وجعله بمثابة شراكة تقوم على المساواة (4). وحتى ترقى علاقات الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط إلى شكلها المنظم، فقد تمّ التوصل إلى التوقيع على اتفاقيات ثنائية للشراكة في إطار المشروع الأورومتوسطي بين الاتحاد الأوروبي وتونس في جويلية 1995 لتدخل ضمن مرحلة التطبيق في مارس 1998. ومع المغرب في فيفري 1996 لتدخل مرحلة التنفيذ في مارس 2000 ومع الجزائر في أفريل 2002 .

إنّ التشييد الحقيقي لفضاء اقتصادي أورو- متوسطي لا يزال يخضع لعدّة عوامل بالرغم من التجسيد النظري لهذه الشراكات الثنائية، فالفارق في مستوى التنمية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه واسع جدا، وأن مطالبة بلدان الضفة الجنوبية بذل المزيد من الجهود بصفة مستمرة حتى أفاق عام 2010 للارتقاء إلى مستوى منافسة بلدان

الضفة الشمالية وبلورة منطقة للتجارة الحرة يعني الموافقة على الظهور التلقائي لتكتلات كبرى. ولا يمكن بأي حال من الأحوال توقع تقدم مرضي في عملية التأهيل العام للبلدان الشركاء إذا تمادت المجموعة الأوروبية في تصورها كما كانت نظرتها في السابق لبلدان الجنوب.فالإرادة يجب أن تكون صلبة والنيّة صادقة لتجسيد برنامج العمل الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها. فالتوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية من طرف ثلاثة بلدان (تونس،المغرب،الجزائر) يستدعي التساؤلات التالية: ما محتوى التعاون بين شركاء غير متوازنين؟ وهل من تقارب ؟ وبأي كيفية؟

لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الأوربية- المتوسطية في الستينيات والسبعينيات التي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة، وإذا كان إطار برشلونة قد ركز أعماله على الجانب الاقتصادي، فإنه طرح برامج عمل وأهداف وغايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية يسعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إقامة شراكة اقتصادية وسياسية وأمنية مع الدول المغاربية لتكريس إقامة تكتل أوروبي متوسطي يمكن أن يلعب دورا استراتيجيا في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفياتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الدول الأوربية تهديدا مباشرا لمصالحها الاقتصادية في السوق العالمية.

ما يميز اقتصاديات دول المغرب العربي المركزية التي وقعت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو الضعف الكبير في تنوع جهازها الإنتاجي، رغم وجود إمكانيات لا بأس بها في امتلاك الموارد الطبيعية الطاقوية والزراعية، زيادة على توافر اليد العاملة المؤهلة في قطاع النسيج وصناعة الألبسة بالنسبة لتونس والمغرب وفي قطاع الصناعة الإستخراجية بالنسبة للجزائر. وتبقى الاختيارات السياسية- الاقتصادية المعتمدة من طرف الدول المغاربية سببا في إحداث إختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى مستوى التوازنات الاقتصادية من جراء المزج بين نموذج إحلال الواردات في الصناعات التحويلية من جهة، وتطوير الصادرات في الصناعات الإستخراجية من جهة أخرى،وقد ساهمت أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للجزائر والمغرب في تعميق الفجوة، وكذلك أزمة أسعار البترول بالنسبة للجزائر في منتصف عقد الثمانينات (1986). الأمر الذي دفع هذه الدول خلال عقد التسعينات اعتماد سياسة التقليص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق تبني نماذج جديدة وإصلاحات على منظوماتها الاقتصادية تتبنى في ذلك استقلالية المؤسسات وخوصصتها والانفتاح على العالم الخارجي والدخول في اقتصاديات السوق. وتخفيفا من عبء المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل الدول المغاربية ورغبة منها في تطوير برامجها الاقتصادية والخروج من الأزمة، إستدعى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإبرام اتفاقيات معه عن طريق برامج وسياسات التعديل الهيكلي لاقتصادياتها مقابل برامج لإعادة جدولة ديونها الخارجية (المغرب 1983 - الجزائر 1994و 1995) أو بواسطة ديناميكية داخلية (5) (تونس 1986).

المرحلة الأولى لهذه العملية أعطت نتائج ملموسة على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية كانخفاض في عجز الميزانية ومعدلات التضخم بالنسبة للمغرب وتونس.

في إطار التقسيم الدولي للعمل، نجد دول المغرب العربي تتخصص حسب هيكل صادراتها في تصدير المحروقات على شكلها الخام بالنسبة للجزائر، وتصدير المواد الأولية وبعض السلع المصنعة النسيجية والغذائية بالنسبة لتونس والمغرب.

إن حصة أوربا (6) من الصادرات المغاربية خلال عقد التسعينيات تتراوح ما بين 70 إلى 85 %. وبالمقابل حصة أوربا من الواردات المغاربية لنفس الفترة تتراوح بين 65 إلى 80 %. وهو ما يؤكد كثافة المعاملات التجارية لدول المغرب العربي مع دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعاملها التجاري مع بلدان القارات الأخرى.

جدول رقم 1: بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للبلدان المغاربية.

المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس
السكان عام2000 (بالمليون نسمة)	31.2	28.2	9.5
السكان عام 2010(تقديري بالمليون نسمة)	39.0	33.6	11.4
الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 (مليار دولار)	46.9	35.6	19.8
نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة : 2000-1996(بالمئة)	5	4.2	5.5
نسبة التضخم للفترة:1990-2000 (بالمئة)	20.4	4.8	4.5
معدّل البطالة عام 2000 (بالمئة)	33	19	15.6
نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 (بالمئة)	1.9	2.5	2.7
نسبة المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 (بالمئة)	60	52	53
نسبة خدمة المديونية الخارجية الى الصادرات – عام2000 (بالمئة)	38.6	25	16
نسبة المديونية الخارجية الى الصادرات عام 2000(بالمئة)	122.0	172.2	134.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر-2000) - مديرية الإحصاء (المغرب- 2000)- المعهد الوطني للإحصاء (تونس 2000).

جدول رقم 2: تركيبة الصادرات الجزائرية لفترة 1995–2000
(بالمئة من قيمة الصادرات)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الزراعة والصيد البحري	0.6	0.6	0.2	0.8	0.5	0.2	0.3
المواد الطاقوية	0.6	0.1	0.8	0.1	0.1	0.0	0.0

المحروقات	95.4	95.2	96.1	94.9	93.5	96.3	96.4
المواد المنجمية	0.2	0.2	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3
صناعة الحديد والصلب	1.5	1.0	0.9	1.4	1.3	1.1	0.9
الصناعة الكيماوية والبلاستيكية	1.4	2.1	1.4	1.8	3.5	2.0	1.8
الصناعات الغذائية +تبغ وكبريت	0.1	0.4	0.2	0.3	0.5	0.1	0.1
صناعة المنسوجات والملابس	0.0	0.2	0.0	0.3	0.3	0.0	0.0
صناعة الجلود والأحذية	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
صناعة الخشب،الفلين، الورق	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1
المجمـــوع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من تصميم الباحث وفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر 2001).

جدول رقم 3: تركيبة الصادرات التونسية للفترة 1995-2000
(بالمئة من قيمة الصادرات)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
زراعة وصناعات زراعية	11.7	13.0	10.0	7.5	11.1	9.6	11.4	8.8
طـاقة	12.1	9.4	8.3	10.5	9.0	6.4	7.1	12.1
مواد منجمية، فوسفات ومشتقاته	9.5	9.8	10.2	11.5	10.9	10.8	10.2	9.0
صناعات نسيجية، ألبسة وجلود	47.2	47.6	49.9	51.1	48.7	50.5	48.8	46.6
آلات ومعدّات النقل	0.9	0.6	0.8	0.5	0.8	0.8	0.8	1.0
صناعات ميكانيكية	3.3	5.7	5.6	4.1	4.0	4.6	5.6	5.4
صناعات كهربائية	7.5	7.0	7.4	7.9	8.8	10.6	9.6	10.1
صناعات أخرى تقليدية	7.8	6.9	7.8	6.9	6.7	6.7	6.5	7.0
المجمـــوع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من تصميم الباحث وفقا لإحصائيات المعهد الوطني للإحصاء (تونس 2001).

جدول رقم 4: تركيبة الصادرات المغربية للفترة 1995 -2000
(بالمئة من قيمة الصادرات)

	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مواد غذائية،مشروبات،وتبغ	26.3	28.3	30.7	31.5	29.4	20.8	20.2	20.3
طـاقة	2.7	2.1	2.2	1.6	1.9	1.5	2.7	2.6

مواد خام من أصل حيواني ونباتي	2.8	3.9	4.1	3.8	4.2	2.0	2.5	2.4
مواد خام من أصل منجمي:فوسفات وزنك	10.2	11.0	10.0	11.0	13.2	8.9	8.1	8.2
مواد نصف كاملة:أسمدة وحامض الفوسفوريك	24.2	24.9	25.9	25.7	26.0	18.2	18.6	18.4
مواد كاملة للتجهيزات الصناعية	5.0	3.6	3.3	3.2	3.2	7.7	9.2	9.0
سلع نهائية للإستهلاك :ألبسة ومواد نسيجية	28.8	26.2	23.8	23.2	22.1	40.9	38.7	39.1
المجمـــوع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من تصميم الباحث وفقا لإحصائيات ديوان المبادلات التجارية (المغرب 2001).

جدول رقم 5 : المبادلات التجارية للدول المغاربية حسب القارات لعام 2001(بالمئة من مجموع الصادرات والواردات)

	المغرب (1)	الجزائر (2)	تونس (3)
الصادرات			
أوربا.....	77.2	72	82.8
إفريقيا.....	4.8	1.6	6.9
أمريكا.....	5.7	25.5	1.4
أسيا.....	11.6	0.9	5.6
أستراليا	0.7	0.0	3.3
الواردات			
أوربا.....	68.2	67.4	71.5
إفريقيا.....	4.1	4.8	5.1
أمريكا.....	11.0	18.1	6.6
أسيا.....	16.3	8.9	8.2
أستراليا	0.4	0.8	1.1

المصدر: (1) ديوان المبادلات التجارية- المغرب - (2) الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر - (3) المعهد الوطني للإحصاء- تونس.

في حين وخلال نفس الفترة فإن واردات الدول المغاربية من المنتوجات ذات الأصل الأوروبي لا تتعدى نسبة 8.6 % من إجمالي الصادرات الأوروبية، أما واردات الاتحاد الأوروبي من المنتوجات ذات الأصل المغاربي فهي لا تتعدى نسبة 3.8 % من إجمالي وارداته، وهو ما يعكس عدم التكافؤ في المبادلات التجارية بالاتجاهين المتعاكسين. وإننا ندرك تمام الإدراك عدم حدوث تغيير كبير على هيكل صادرات الدول المغاربية تجاه بلدان الاتحاد الأوروبي على المدى القريب، بالرغم من التوقيع على اتفاقيات

الشراكة وإنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون عام 2010 وهذا بسبب عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف السريع مع متطلبات هذه الشراكة.بينما نتوقع تغييرا بالزيادة في حجم صادرات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المغاربية بسبب رفع الحواجز الجمركية من جهة، وللمحافظة على مرتبتها التنافسية مع أمريكا من جهة أخرى. فإنشاء منطقة للتجارة الحرة وتجسيدها التدريجي على أرضية الواقع بالتعامل التجاري للمنتوجات الصناعية في بادئ الأمر، ثم التحرير التدريجي للخدمات، وإستبعاد التعامل في المنتوجات الزراعية حسب ما تقتضيه اتفاقيات الشراكة (7) سيكون له أثار على اقتصاديات الدول المغاربية سواء على مستوى التوازنات الكلية والجزئية.

تتميز اقتصاديات الدول المغاربية بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في حصيلة الضرائب، وأن أي انخفاض لقيمة هذه الرسوم سيؤدي إلى الضغط على الأموال العمومية. هذا الانخفاض في الموارد الجبائية يختلف أثره من بلد لآخر حسب وزن الجباية الجمركية بالنسبة للإيرادات العامة في الميزانية (8). وحسب درجة تبعية البلد تجاه وارداته من الاتحاد الأوروبي (حسب الواردات من أصل أوروبي بالنسبة للواردات الكلي).

بالنسبة لبلد كتونس تمثل الرسوم الجبائية الكلية على الواردات حصة مهمة جدا بالنسبة للإيرادات العامة (22.2%)، أين الواردات من أصل أوروبي تمثل (71.5%) من مجموع الواردات للتجارة التونسية، وبالتالي فالنقص في التحصيل الجبائي سيصل إلى نسبة (15.9%) من الإيرادات الجبائية الكلية،أي مايعادل (3.2%) من الناتج المحلي الإجمالي. بينما ينخفض التحصيل الجبائي للمغرب بنسبة (10.3%) من الإيرادات الجبائية الكلية، أي ما يمثل (2.5%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للجزائر سينخفض التحصيل الجبائي بنسبة (19.2%) من الإيرادات الجبائية الكلية وهو ما يعادل نسبة (2.2%) من الناتج المحلي الإجمالي.

إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية يؤدي إلى إنخفاض في قيمة التحصيل الضريبي والذي سيترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام، زيادة على انخفاضه من جراء التعديلات المفروضة على هذه البلدان في إطار سياسات التعديل الهيكلي. وهذا ما يحدث اختلالا في مستوى الطلب العام، وبالتالي اختلالا في مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية.

انفتاح أسواق الدول المغاربية على الصناعات الأوروبية له أثره المباشر على المؤسسات الصناعية بالدرجة الأولى وعلى مجمل النسيج الصناعي للبلدان المغاربية. فالمؤسسات الصناعية للدول المغاربية التي تعيش مرحلة إعادة هيكلة صناعية للتمكن والتكيف مع الاندماج داخل السوق الأوروبية، ستعاني بدون شك من منافسة المنتوجات الأوروبية على المدى القصير،خاصة وأنّ أسعار المنتجات الصناعية ستعرف انخفاضا من جراء هذا الانفتاح والدخول الحر للمنتجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها.ولكن المؤكد هو أن انخفاض اسعار المنتجات المستوردة ستؤدي إلى تحسين مستوى المنافسة للمؤسسات الصناعية في البلدان المغاربية، وفرصة لتنشيط صادراتها من الصناعات التحويلية،وهذا لن يتأتى إلاّ على المدى المتوسط والبعيد. هنالك ما

يقارب نسبة 33 % من المؤسسات الصناعية التونسية مؤهلة لمنافسة مثيلاتها الأوروبية ونسبة 40 % بالنسبة للمؤسسات الصناعية المغربية. زيادة على أثر المنافسة والأسعار، هناك أثر أخر يمس النظم الإنتاجية للبلدان المغاربية، بحيث ستشهد انخفاضا في مستوى عرض الصناعات التحويلية المحلية، وفقدان لمناصب العمل وهذا على المدى القصير.

يتضح من التحليل السابق مدى رغبة دول الاتحاد الأوربي في إقامة شراكة أوروبية متوسطية، وقد بذلت دول الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة لإزالة الحاجز النفسي الذي يفصلها عن الدول المتوسطية من الضفة الجنوبية، والتي كانت قد تحفظت في البداية من الدخول في علاقات اقتصادية وأمنية شاملة مع الاتحاد الأوروبي. هذا التحفظ كانت من ورائه قيود وتحديات أمام هذا التعاون يمكن ذكر أهمها في الآتي:

- لا تزال فكرة التعاون المتوسطي تحظى بالدراسات والبحث نظرا للغموض النسبي الذي يكتنف الفكرة من جهة، ولأنها ولدت مع ظهور متغيرات جديدة على الساحة الدولية والإقليمية من جهة أخرى، فالتعدد في المبادرات المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي، والتحرك المتعدد على كل الاتجاهات والمستويات قد لا يعكس عمق الفكرة أو ثرائها بقدر ما يعكس غموضها(9).

- يأتي المشروع المتوسطي في الوقت الذي يمثل قمة الصعود للدول الأوروبية شمال المتوسطي في إطار مؤسسة عريقة وتكتل هام هو الاتحاد الأوروبي. وتمثل أدنى معدلات الهبوط للدول المتوسطية الجنوبية. ففي حين أمكن تحويل الحس الأوروبي إلى مشروع من روما 1957 إلى ماستريخت 1992، أي من ست دول إلى خمسة عشرة دولة، ومن سوق مشتركة إلى اتحاد أوروبي اقتصادي ونقدي متكامل، نجد الدول المتوسطية الجنوبية وخاصة المغاربية منها بلا مشروع. هذا التباين في تحقيق المشروع يساعد على فقدان التوازن المطلوب في علاقة الطرفين، بل ساعد على تعميق الفجوة بينهما. وقد ظهر ذلك جليا من خلال الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي المكون من 15 دولة والطرف الثاني المكون من دولة واحدة، ولنا أن نتصور ثقل المفاوضات وقوتها.

- أسباب هذه المشاركة يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط، وهو محاولة لاحتواء الأثار السلبية الاجتماعية في الدول المتوسطية الجنوبية مثل العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع الأسواق التي تستقبل فائض إنتاجها. فدول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة الغنية والمتقدمة لم تبذل كل ما بذلت سعيا إلى حوار ومشاركة مع دول جنوب المتوسط حبا فيها، أو عن رغبة في مساعدتها للخروج من أزماتها المتراكمة، ولكنها تسعى لذلك الحوار والمشاركة إتقاءا لتصدير هذه الأزمات إليها، وهي ترى بأنه لم يبق للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية ما تصدره لأوروبا الشمالية سوى مشاكل التطرف والإرهاب والهجرة اللامشروعة، لذلك بادر الاتحاد الأوروبي بطرح مشروعه البديل، والاستراتيجية النقيضة التي قوامها الظاهري المشاركة والتعاون، ومحتواها الحقيقي هو اتقاء شر الدول الجنوبية للمتوسط.

- بالرغم من الدخول الاندفاعي لدول جنوب المتوسط في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك مخاوف وشكوك وترقب بحذر لنتائج هذه الاتفاقيات الثنائية، وهي الآن تساورها الشكوك في أن استعمارا اقتصاديا أوروبيا محتملا في الطريق إليها تدفعه الحاجة إلى الأسواق ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأنها لم تنس بعد استعمارها من طرف الدول الأوروبية عسكريا الذي لا تزال مخلفاته تعيق التنمية في الدول المتوسطية الجنوبية. ولكن في نفس الوقت تدرك الدول الجنوبية لحوض المتوسط ضرورة وحتمية الدخول في مثل هذه التكتلات لإيجاد موقع لها في عالم ميزته عولمة الاقتصاد وشموليته.

ومن جانب آخر، يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة احتواء دول جنوب المتوسط، والتعامل معها بما يحقق اتقاء شرها، وتحقيق الاستفادة منها إن أمكن. فهي في نظر الاتحاد الأوروبي لا تملك سوى المشكلات من بطالة، وهجرة غير مشروعة، ووضع اقتصادي متدهور، ونظم سياسية فردية، وتفشي الفساد وغياب الانضباط.

إن انعدام الثقة بين الأطراف في المتوسط هي من المشكلات الكبرى (الصامتة) التي تقف عائقا أمام مشروعات التعاون المتوسطي النزيه والذي يعود بالفائدة المتوازنة للطرفين. هذه الشكوك والمخاوف من جهة، وحتمية الدخول في فضاءات إقليمية بالنسبة للدول المتوسطية الجنوبية ومن جهة أخرى، تجعل هذه الدول أمام تحديات كبيرة تلزمها استنهاض الهمم، والعمل على تطوير أنظمتها وأساليب تسييرها وتحقيق تنمية شاملة علها تقلص الفجوة التي تفصلها عن الطرف الآخر، وتقترب قدر المستطاع من مستويات التطور والتقدم التي تميز الدول المتوسطية من الضفة الشمالية، هذه التحديات كثيرة ومتنوعة ومتعدد، ولكن هناك أولويات يجب الاهتمام بها.

وعموما إذا كانت أوروبا تعتبر الشريك التجاري المهم لدول المغرب العربي، فيجب أن ترقى هذه الشراكة إلى مبادئ التعاون بين شركاء غير متوازنين وإلى تقارب عادل يؤدي إلى النهوض باقتصاديات الدول المغاربية نهوضا حقيقيا وليس رقميا فقط. وإن المطلوب مغاربيا هو التفادي قدر الإمكان تجسيد نظام اقتصادي جديد يرهن أسواقها لسوق أوروبية عظمى، بل الأفضل أن يكون نظام مالي- تكنولوجي يساهم في تنمية المجالات الزراعية والصناعية والسياحية من شأنه أن يشكل تدفقا للتكنولوجيا ويتيح للدول المغاربية تصنيع مالا يقل عن 50 % مما يستوردونه، وتطويرا بنيويا ونوعيا لمؤسسات البحث العلمي، وتأهيل العمالة للنهوض بالتنمية الشاملة. وإذا كان لأوروبا دور تلعبه في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية لتقليص فوارق التنمية وتحسين التعاون والتكامل وتدعيم عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي وفقا لبنود اتفاقيات الشراكة. فإن على المغاربة توجيه هذا التعاون وفق تصورات بناءة إلى المجالات التالية:

1- التشجيع على زيادة حجم الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه للبنى الأساسية،وفي مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، وفي مجالات دعم المؤسسات التعليمية والبحث العلمي وتدريب الكوادر البشرية على التكنولوجيا المتطورة. فأهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أنه مصدر للمعرفة

والتكنولوجية، كما أنه يؤدي إلى خلق فرص العمل وتحريك الآلة الإنتاجية، وبالتالي الارتقاء بمستويات التجارة والمبادلات التجارية. وإذا أشرنا إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق الاستثمارات، فإن مشاركة الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي لا تمثل إلا حصة ضئيلة جدا من مجموع الاستثمارات الأوروبية في العالم، وهذا بالرغم من أن أغلبية الاستثمارات في الدول المغاربية هي من أصل أوروبي، وقد بلغت على سبيل المثال بنسبة 70% في تونس عام 1999.

الحقيقة، أن عكوف الأوروبيين للاستثمار داخل البلدان المغاربية له مسبباته التي طالما تذرع بها الأوروبيون وتكمن أساسا في : - جزئية الأسواق المغاربية – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي – عدم التأكد الاقتصادي – غياب منشآت النقل والاتصالات – عدم توافر اليد العاملة المؤهلة – غياب المؤسسات القانونية والدستورية – الرشوة والفساد الإداري.

والمطلوب الآن من الاتحاد الأوروبي (في إطار الشراكة) توسيع قاعدة استثماراته داخل البلدان المغاربية، ومساعدتها للعمل على توفير المناخ المناسب لذلك والقضاء على كل المسببات التي تحول دونه. ويجب على المغاربة إقناع الأوروبيين باستثمار ما يوازي على الأقل العجز التجاري بين الدول المغاربية ودول الاتحاد الأوروبي في مشاريع تنموية يخصص الجزء الأكبر منها لمشروعات البنية التحتية والتعليم – التدريب والتأهيل – البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا، والتنمية الصناعية. وهكذا سيتلاءم بدون شك التطور الصناعي المتحقق من خلال الاستثمار المباشر مع المساعدات المالية الأخرى لينعكس مباشرة على معدّلات النمو. كذلك، وفي إطار تدفق رأس المال الأجنبي، يمكن الإشارة إلى التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة تجاه بلدانهم الأصلية، والتي يجب أن تستغل في برامج استثمارية من شأنها أن تدفع عجلة التنمية بمعدّلات أكثر تسارعا. فقد بلغت هذه التحويلات للمغرب نسبة 8 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-1995، أي ما يعادل نسبة 99 % من خدمة الدين الخارجي. أما بالنسبة لتونس فقد بلغت لنفس الفترة نسبة 4 % من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعادل 42 % من خدمة الدين الخارجي. ونسبة 1 % من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لتحويلات المهاجرين الجزائريين.

2- تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية) يتطلب توفير القاعدة العملية والتكنولوجية ومؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة وتوظيفها لاستمرار التنمية. وهذا هو الدور المطلوب من الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري لدول المغرب العربي، وبالتالي يستوجب عليه القيام بهذا الدور، والمساهمة في رسمه وتخطيطه بما يحقق مصالح الشراكة بعيدا عن السعي لتحقيق المصالح المنفردة، وعلى الاتحاد الأوروبي المساهمة بشكل فاعل ومؤثر في دعم مؤسسات الثقافة التنموية فنيا وماليا حتى تتحقق التنمية مدعومة بالقدرات المالية والتكنولوجية.

3- المفارقة لدول المغرب العربي تتلخص في توفر عمالة رخيصة ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة. وانطلاقا من أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى دفع التنمية في المنطقة المغاربية انسجاما مع رؤيته وتحقيقا لأهدافه ومصالحه (التوازن التنافسي الاقتصادي الأوروبي– الأمريكي)، فالمطلوب منه المساهمة في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية تعليما وتدريبا وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا وأدواتها لدعم هذه البرامج.

4- لابدّ من إنشاء شبكة معلومات مغاربية- أوروبية تجمع كل ما ينتج في ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث والتطوير المغاربية. ويتوجب على الجانب الأوروبي القيام بتقديم المساعدة المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث والتطوير الأوروبية وبين مثيلاتها في دول المغرب العربي، وإقامة مشروعات مشتركة للبحث والتطوير في مجالات :الزراعة، الصناعة، البنى التحتية، البيئة، الخ. فالجدية في طرح مسألة الشراكة، وتقليص فوارق التنمية يجعل الاتحاد الأوروبي مطالب بمساعدة الدول المغاربية على تطوير مؤسسات البحث العلمي وقواعد المعلومات وشبكات الاتصال وإنشاء بنوك معلومات متطورة.

5- النمو الاقتصادي ومستوى التعليم مفهومان متسايران ومترابطان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. والنظم التعليمية للدول المغاربية لم تصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديمغرافي وانحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي.فبرغم التحسن النسبي في معدّلات التمدرس وخاصة في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي (10). إلا أن نسبة الأمية لهذه البلدان مازالت مرتفعة بحيث سجلت خلال سنة 1997 النسب التالية: 56.3 % للمغرب، 38.4% للجزائر، 33.3 % لتونس.

<u>جدول رقم 6</u> : تطوّر معدّلات التعليم لدول المغرب العربي للفترة (1990-2000).

	الجزائر	المغرب	تونس
النسبة المئوية للتمدرس الإبتدائي	74.5	58.2	96.6
النسبة المئوية للتمدرس الثانوي	30.9	21.8	27.6
النسبة المئوية للتمدرس العالي (الجامعي)	5.8	6.3	7.1
النسبة المئوية للتمدرس الجامعي العلمي	5.6	13.8	44.7

وبالرغم من تطوّر حصة التعليم العالي العلمي واتجاه الدول المغاربية لتثمين الاختصاصات العلمية، يبقى غياب التلاحم بين التعليم والإنتاج المشكلة الأساسية في

عدم مقدرة هذه الدول تكوين كوادر علمية وتكنولوجية قادرة على إنعاش عملية التجديد والتطور التقني، وبالتالي التعايش مع التغيرات الهيكلية لاقتصادياتها.

فالجامعة يجب أن تندمج في المحيط السوسيو اقتصادي للبلد، خاصة وأن الدول المغاربية لها ما يؤهلها لذلك باعتبار توافر العدد الهائل من الأساتذة الباحثين والكفاءات القادرة على تغطية كل ميادين النشاط الاقتصادي

والصناعي سواء من حيث المساعدة التقنية أو التحكم التكنولوجي. وفي إطار المشاركة المغاربية الأوروبية يجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها في الآتي: (11)

- تعريف وتحديد الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي والتقني، وتثمين إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية.

- إدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية والسوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. الأمر يتعلق بتحديد الأدوات والطرق لإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة من طرف المجتمع ككل.

- المساهمة في الإستراتيجيات اللازمة لتحسين المنتوجات والكيفيات الصناعية.

- المساهمة في عملية نقل التكنولوجيا وإحداث مراكز للبحث العلمي.

- إحداث ترابط فعال متعدد الأشكال بين الفضاءات الداخلية: الجامعة (فضاء التكوين العلمي والتقني) والمؤسسة (الفضاء الصناعي) والسياسات العامة للبحث والتطوير (فضاء البحث والتطوير).

- المساهمة في توفير متطلبات تغيير أنماط التعليم خبرة ومالا في مراحله المختلفة، ليصبح أكثر تقبلا للمتطلبات التكنولوجية المتقدمة ومناسبا لشروط التعامل معها.

6- نفاذ ونضوب النفط في المستقبل يمثل أحد التحديات الخطيرة التي تواجه اقتصاديات الدول النفطية المتوسطية من الضفة الجنوبية للمتوسط، وأن مجابهة تحديات الطاقة تتطلب من هذه الدول تبني خطة تستلزم القيام ببعض المهام على المديين المتوسط والبعيد، مثل ترشيد استغلال الطاقة ورفع كفاءة استخدامها، البحث عن مصادر بديلة للطاقة غير النفطية مثل الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية، والعمل في إطار الشراكة على تطوير تكنولوجيا الطاقة النووية.

7- معدل نمو السكان للدول المتوسطية من الضفة الجنوبية مرتفعا بالمقارنة مع متوسط معدلات النمو السكاني في البلدان الأوروبية من الضفة الشمالية، حيث بلغ على سبيل المثال معدل نمو السكان بالدول العربية حوالي 2.6% ولم يتجاوز معدل 0.4% بالدول الأوروبية المتقدمة (12) خلال عام 1995. إن هذا التحول الديمغرافي يمثل أكبر التحديات باعتبار هذه الزيادة السكانية تؤدي إلى توسيع عائل في أسواق العمل للدول المتوسطية دون توافر منشآت لامتصاصها، مما سيؤدي إلى تزايد الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وما تتطلبه هذه الهجرة من توفير الخدمات التعليمية والصحية ومجالات العمل، وهذه قضية لها خطورتها وتحدياتها لدى صانعي السياسات التنموية للدول المتوسطية.

8- وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية، يجعل هذه الأخيرة تواجه تحديا صعبا في هذا الميدان حيث تعاني مؤسساتها العلمية والتكنولوجية من ضعف شديد وغياب شبه تام على المستوى العالم وهي بعيدة كل البعد عن الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعتبر في وقتنا الحاضر مفتاح التقدم والازدهار. وإن الدراسات تشير إلى أن اقتصاديات الدول المغاربية ستبقى مستهلكة لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية خلال عقود قادمة كما كان عليه الحال خلال عقود مضت، وتدل بعض التقديرات على أن وضع التبعية التكنولوجية سيتعاضم، وأن هذا النقص في المعارف والمعلومات سيساهم في زيادة التكاليف بنسبة 40%، ولهذا يجب على الدول المغاربية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الاستفادة قدر الإمكان، في تطوير نظمها العلمية والمعرفية والمعلوماتية، مع الدقة في الاختيار التكنولوجي، والتأقلم مع التكنولوجيات المستوردة (13).

ومهما يكن، فإن معالجة هذه المشكلة تكمن في تعميق عمليات البحث والتطوير الذي مازال متخلفا لانخفاض حجم الإنفاق فيه، وتخلي الحكومات عن الأدمغة التي وجدت مكانا لها في دول أخرى متقدمة.

الخاتمـــة

إذا كان لاتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر) دورا تلعبه في المساعدة على زيادة انفتاح اقتصاديات الدول المغاربية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتزام الحكومات بتطبيق الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية. فإن من الأهمية بمكان للدول المغاربية أن تستخدم هذه الشراكة في المساعدة على تحقيق أهم ما تحتاجه هذه الدول، وهو ارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من خلال اتفاقية الشراكة وحدها، بل ينبغي أن يكون اتفاق الشراكة مكّون من مكوّنات إستراتيجية النمو الاقتصادي. لذلك، فعلى الدول المغاربية ترتيب البيت من الداخل أولا، وعلى كل الأصعدة: الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، التعليمية، الثقافية، السياسية.

فزيادة المدخرات والاستثمارات وتحسين إدارة الضرائب وخصخصة المؤسسات الفالسة وإعادة توطين رأس المال الهارب، وإصلاح المنظومة المصرفية وتحرير أسعار الصرف،وتخصيص الموارد على استخداماتها بأحسن الطرق وضمان حقوق المستثمرين الأجانب وتحرير قطاع الخدمات وتحسين المنافسة المحلية وتخفيض تكاليف التصنيع مع الجودة العالية للمنتوجات، وتوطين التكنولوجية، وإحداث مراكز للبحث والتطوير، والاهتمام بالعامل البشري وتأهيله..... كلها عوامل من شأنها تقوية مراكز الدول المغاربية في إطار حوار المشاركة.

وإذا كان لكل قطر مغاربي الحق في إستقلاليه توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده لتحقيق أهدافه التنموية طبقا لنظامه السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. فإنه من الأفيد وضع صيغة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية لكل الأقطار المغاربية والدخول في شراكة أورومغاربية تكون بصفة تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي

من جهة والدول المغاربية مجتمعة من جهة أخرى. وهذا لن يتحقق قبل أن تستكمل مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي الذي لم يرقى لتطلعات شعوب المنطقة.

فالدول المغاربية بحاجة إلى مشروع قومي بأبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، والتكنولوجية. هذا المشروع يقوي مركزها التفاوضي في إطار الشراكة ويضمن لها نتائج أحسن بعيدا عن الخطاب الأيديولوجي للفكر السياسي المتحيز.

وإذا كان الأمر قد حسم بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية كإجراء حمائي لاقتصادياتها من مخاطر العولمة وشمولية الاقتصاد. فالمطلوب من الدول المغاربية تفادي الدخول من بوابة الشراكة في نظام اقتصادي جديد يرهن أسواقها لسوق أوروبية كبيرة.

المراجع

1. WORLD BANK, world development report 1997, the state in a changing world, Washington, dc, 1997.
2. أ/ محمد العربي فلاح، المتوسطية والشرق أوسطية : وجهان لعملة واحدة- الجزائر، دار الخلدونية، 2001
3. د/ زكي حنوش، دور الاتحاد الأوربي في دعم التنمية في الوطن العربي – الإمارات العربية المتحدة، آفاق اقتصادية، العدد : 82 / 2000
4. Ameziane Ferguene et Fatiha Mohssine Abdali, "Infrastructures de recherche et volet scientifique et technologique du partenariat Euro-Méditerranéen : le cas du Maroc", Revue critique économique, n° 03, Automne 2000.
5. MOHAMED Benlahcen Tlemçani – "Endettement et restructurations économiques et financières au Maghreb" – in Revue Française d'Economie, n°3, été 2000.
6. G. Kebadjian- "La création dune zone de libre échange entre l'union européenne et le Maghreb" – journées d'étude GEMEDEV, CERCA, 2001.
7. MOHAMED Benlahcen Tlemçani – "L'intégration régionale des pays du Maghreb à l'union européenne : une alternative crédible face à la Mondialisation" – septième session de l'université d'hiver de Marrakech, Université de Marrakech, du 16 au 20 février, 2001.
8. SID AHMED. A. – "Les économies maghrébines face aux défis de la zone de libre échange Euro-Méditerranéen, CNRS éditions, 1998.
9. AMEZIANE Ferguene et FATIHA Mohssine Abdali – op cit.
10. د/ منصف السليمي، إعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب السياسي ومصالح الاقتصادي، بيروت، الكفاح العربي العدد:2001/129.
11. صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1996، أبو ظبي، سبتمبر 1996.
12. محمد عمر عبد الرحمان، التكنولوجيا المتقدمة والمستجدة في المنظور المستقبلي للدول العربية، السجل العلمي لندوة: دراسة أبعاد وآثار التكنولوجيات المتقدمة والمستجدة في المجتمعات العربي، مركز البحوث العلمية والتطبيقية، جامعة قطر، الدوحة 1991.
13. إبراهيم شريف، أوربا، دراسة إقليمية لدول أشباه الجزر الجنوبية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، طبعة ثالثة، 1990. □